مجلة العلوم الإنسانية العربية المجلد (٦) العدد (١) الإصدار التاسع عشر (١-٩) ٢٠٢٥



# التوثيق في مجتمع يهود بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط

عبد العالى المبطول

باحث في سلك الله كتوراه، مختبر التاريخ والتراث،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

د. حميد الفاتحي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

نشر الكترونياً بتاريخ: ١٥ يناير ٢٠٢٥م

@ **(9 (9** 

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

Middle Ages", seeks to tackle the issue of how the Jews in the region formally documented their various transactions. whether among themselves or with Muslims. It does so by shedding light on the methods and particularities of Hebrew notarization practices in this geographical area, the motivations behind many Jews combining Hebrew and Islamic notarization —the latter holding greater legal authority in the local judiciary—and elucidating the tolerant stance of jurists regarding Jewish Islamic recourse to notarization.

**Keywords:** Jews, Notarization, Middle Ages, Andalusia, Maghreb.

## الملخص

تسعى هذه الدراسة التي تتناول موضوع "نظام التوثيق العبري ببلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط" إلى معالجة إشكالية توثيق يهود المنطقة لمختلف معاملاهم سواء مع أبناء ملتهم أو مع المسلمين. وذلك من خلال تسليط الضوء على أساليب التوثيق العبري بهذا المجال الجغرافي وخصوصيته، ودوافع مزاوجة العديد من اليهود بين التوثيق العبري والإسلامي الذي كان أكثر قوة قانونية في القضاء المحلي، وتبيان موقف الفقهاء المتسامح مع اليهود بخصوص لجوئهم للتوثيق الإسلامي.

**الكلمات المفتاحية:** اليهود، التوثيق، العصر الوسيط، الأندلس، بلاد المغرب.

#### **Abstract**

This study, which addresses "the system of Hebrew notarization in the Maghreb and Andalusia during the

#### \* المقدمة

يرجع حضور اليهود بالمجال قيد الدراسة إلى ماض سحيق واستمر بعد مجيء المسلمين للمنطقة حيث أصبحوا أقلية دينية تعيش وسط مجتمع ذي أغلبية مسلمة، ومع ذلك فقد أسهموا في تشكيل مجتمع بلاد المغرب والأندلس طيلة العصر الوسيط باعتبارهم حزءا مهما منه، لذا وعلاقة بموضوع دراستنا نرى أنه من المجحف عدم الحديث عن نظام توثيقهم وطبيعة إشهادهم بالمنطقة خلال تلك المرحلة الزمنية، وفي هذا الصدد نفترض أنه كان هناك نظام خاص باليهود في التوثيق والإشهاد نتيجة لاختلاف الشريعة اليهودية عن الإسلام في العديد من المعاملات مثل الأحوال الشخصية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية نتساءل عما هي طرق التوثيق التي اتبعها يهود بلاد المغرب والأندلس، وهل وثق يهود المنطقة معاملاتم على الطريقة الإسلامية؟

## أولاً: لمحة تاريخية عن الحضور اليهودي بالمنطقة

عديدة هي الدراسات التي تناولت تاريخ اليهود ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط والتي تتفق جميعها على حضورهم بالمنطقة منذ فترات قديمة وإن اختلفت عن تاريخ استقرارهم بالمنطقة بشكل دقيق، إذ هناك من اعتبر أن اليهود هم أول مجموعة غير بربرية وفدت على المغرب ولا زالت تعيش فيه إلى وقتنا الحاضر (الزعفراني، ١٩٨٧، ص ٩٠)، وأشارت دراسة أخرى إلى وجود بقايا أثرية بمدينة وليلي تظهر الحضور اليهودي ببلاد المغرب خلال القرن ٢م (—Ojeda) أما ببلاد الأندلس فإننا لا نعرف تاريخ وصول اليهود إلى الأندلس بشكل دقيق حيث نعرف تاريخ وصول اليهود إلى الأندلس بشكل دقيق حيث

أهملت ذكره أغلب المصادر وإن كان هناك من أشار إلى أن بحيئهم للمنطقة كان مع استقرار الفينيقيين بالمنطقة (ولد أن، معيئهم للمنطقة كان مع استقرار الفينيقيين بالمنطقة (ولد أن، ٢٠١٨)، إلا أن هناك من يرى أنه وبعيدا عن الروايات الأسطورية التي تتحدث عن وصول اليهود إلى الأندلس زمن الملك سليمان أن وصول اليهود إلى شبه الجزيرة الأندلس زمن الملك سليمان أن وصول اليهود إلى شبه الجزيرة الايبيرية كان بعد تدمير معبد القدس سنة ٧٠٠ الايبيرية كان بعد تدمير معبد القدس سنة ٧٠٠ يكن فإن اليهود وجدوا ببلاد الأندلس على الأقل خلال القرن الرابع ميلادي (شحلان، ١٩٨٧)، ص ١٦).

وجد اليهود ببلاد المغرب إذن قبل وصول الإسلام إليها واستمر بعد مجيء المسلمين وجاور اليهود المسلمين في كنف القبائل الأمازيغية والعربية الذين وفروا لهم الحماية (بشیر، ۲۰۰۱، ص ۲۱۲)، واستقروا فی مختلف مدن وقری المنطقة مثل مدينة فاس التي سكنها عدد كبير من اليهود (لوطورنو، ۱۹۹۲، ج ۱، ص ۷۲) ثم بتوات وتافيلالت ودرعة وإفريقية وتلمسان (المغيلي، ٢٠٠١، ص ٤٠) وغيرها من المدن الأخرى، أما بخصوص الحضور اليهودي بالأندلس بعد الفتح الإسلامي فيبدو أن اليهود قد رحبوا به واستبشروا به خيرا إذ أجمعت الروايات التاريخية على مساعدة اليهود للمسلمين في فتح الأندلس حيث كان لوجود جالية كبيرة منهم بالمنطقة دور في هذه الفتوحات رغبة منهم في تغيير أوضاعهم خاصة وأنهم كانوا مضطهدين من طرف المسيحيين، لذا استغلوا الفرصة للتخلص والانتقام من القوطيين (ولد أن، ٢٠١٨، ص ٣٦)، ليند مجوا بعد ذلك مع المجتمع الإسلامي مقابل دفع ضرائب خاصة ويعتبر عصر

الطوائف أفضل لحظات اليهود في التاريخ الإسلامي بالأندلس إذ وصل العديد منهم إلى مراكز إدارية وسياسية بارزة (Hinojosa Montalvo, 2000, p 26)، وقد تركز الوجود اليهودي بالأندلس في المدن الكبرى ذات التجمع السكاني التي يكثر فيها الرواج الاقتصادي، خاصة المجال التجاري الذي برعوا فيه مثل مدينة طليطلة التي عرفت وجود عدد كبير من اليهود (علي أحمد، ١٩٩٦، ص ١٦٥) وبمدينة غرناطة التي سميت بمدينة اليهود (بوتشيش، ١٩٩٢)

اشتغل اليهود في عدة مهن وحرف ولعل من أبرزها التجارة حيث ساهموا في تنشيط التجارة الصحراوية من خلال قيامهم بدور الوساطة لذا نجدهم استقروا في المدن المحاذية للصحراء مثل تقورت وتوات (فاليرين، ٢٠١٤، ص ٩٥٥-٦٩٦) وسجلماسة التي عاشت بها طائفة كبرى من اليهود واستحوذت على النصيب الأوفر في المبادلات التجارية بينها وبين بلاد السودان وغيرها من المناطق مثل مصر والهند، كما سكن اليهود أيضا بالقرى الموجودة بوادي درعة (الزعفراني، ١٩٨٧، ص ١١ - ١٢)، وقد كان لمعرفة اليهود الجيدة بجغرافيا بلاد السودان دور كبير في تنشيط هذه العلاقات التجارية، وفي هذا الصدد اعتبر ميشال أبي الطبول أن المرحلة بين القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي ومنتصف الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي كانت العصر الذهبي لتجارة اليهود الصحراوية (فاليرين، ٢٠١٤، ص ٦٩٦)، علاوة على ذلك ساهم اليهود في وصول التجارة الخارجية للمغرب الأقصى لذروها في العصر المريني (شحاتة ريه،

والسياسية للمنطقة مع الأحوار التي قام بما اليهود في التجارة الخارجية للمنطقة مع الأجانب هو دور الوسيط أو السمسرة لمعرفتهم بلغات الشرق والغرب، وكذا توليهم مناصب هامة داخل جهاز الدولة عند نماية المرينيين وفي عهد الوطاسيين (شحاتة ريه، ١٩٩٩، ص ١٥٧)، مما يبرز ليس حضورهم بالمنطقة فقط بل مساهمتهم في الحياة الاقتصادية والسياسية للمنطقة، ليبقي السؤال فقط كيف نظم هؤلاء اليهود حياقم الاجتماعية بالمنطقة خاصة في الجانب المتعلق بتوثيق المعاملات؟

# ثانياً: خصوصية نظام التوثيق عند يهود بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط

دعا الحضور اليهودي ببلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط إلى ضرورة احترام ثقافاتهم الدينية ومختلف الممارسات والمعاملات المرتبطة بها خاصة تلك التي يكون أطرافها اليهود فقط، إذ ضمنت الشريعة الإسلامية لليهود الذين عاشوا ببلاد المغرب استقلال ثقافي ومالي وتشريعي خاصة في القضايا المرتبطة بالأحوال الشخصية (حاب الله علي، ٢٠٢٠، ص ٢٢٥٧)، ومن مظاهر هذه الضمانات السماح لليهود بعد الفتح الإسلامي للأندلس ببناء معابدهم وإقامة شعائرهم الدينية بكل حرية، وأعطي لهم استقلال قضائي في القضايا الشرعية (محمد بحر، ١٩٧٠، ص ٢١)، وما تمتع اليهود من حرية كبيرة خاصة في عهد المرينيين والوطاسيين، حيث لم تضع الدولة المركزية أمامهم عقبات كبيرة لذا قاموا باختيار رؤساء لهم معينين من طرف الدولة ليكونوا كوسيط بين اليهود والسلطة واعتبر هؤلاء الرؤساء

موظفین لدی الدولة المركزية بدليل تعيينهم من درف ديوان الانشاء والعلامة (شحاتة ريه، ١٩٩٩، ص ٢٤-٤٣).

خضع اليهود ببلاد المغرب والأندلس للنظم السائدة في المنطقة حينها خاصة في الأمور والمعاملات التي تجمعهم بالسكان المحلين وبأجهزة السلطة الحاكمة، أما شؤونهم الخاصة والبينية فقد ترك تنظيمها لهم بما يتلاءم وخصوصية وضعهم وتركوا أحرارا في الحكم فيما بينهم حسب ما ورد في كتبهم (شحاتة ريه، ١٩٩٩، ص ٢٢)، وعليه كان لليهود المغاربة عدول منهم ونظام توثيقي وموثقين حاصين بهم، إذ كان للحاخام اليهودي عدولا يوثقون الرسوم والأحكام (بنعبد الله، ١٩٩٦، ص ٣٤٠)، وقد كان يتم التوثيق العبري بواسطة موثق عبري واحد يسمى باللغة العبرية "السوفر" وهو ممثل السلطة الريبية في عقود الزواج وبمحضر شاهدين آخرين يشهدان على أطراف العقد بما اتفقوا عليه من زواج أو طلاق أو غير ذلك من المعاملات (الزعفراني، ١٩٨٧، ص ٨٣)، كما يطلق عليهم "سوفريم" بمعنى نساخ إذ كانوا بمثابة المساعدين القضائيين الذين تجلت مهمتهم الرئيسية في النيابة عن القضاة وكذا في تحرير وتوقيع العقود القضائية ومارسيم "المعمد" أي المجلس بناء على طلب القضاة ورؤساء الطوائف ومسؤوليتهم (الزعفراني، ١٩٨٧، ص ١٢٨).

تعتبر عقود الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق من أبرز العقود التي عمل "السوفر" على توثيقها بالمنطقة ونظرا لأهمية العقود فقد كان حضور القاضي ضروري عند تحرير العقد، وبخصوص المؤهلات المهنية المطلوبة في السوفر فقد كان يجب أن يتوفر على مجموعة من الشروط منها التمكن التام من

التشريع العبري وغيرها من الإجراءات القانونية المتعلقة بتحرير مختلف العقود خصوصا تلك المتعلقة بالزواج (الزعفراني، ۱۹۸۷، ص ۱۲۸-۱۲۹)، هذا ویسمی عقد الزواج عند اليهود "كتوباه" "katuba" والذي طان يشهد على عقده شاهدین شرعیین (بشیر، ۲۰۰۱، ص ۱۱٤)، وتکتب فیه أسماء المتعاقدين وتاريخ العقد وشروط المتعاقدين، هذا وتتميز هذه العقود التي كانت تكتب داخل المعبد وتوقع بحضور الحاخام باحتوائها على تفاصيل دقيقة تخص المرأة مثل أنها بكر أو أرملة أو مطلقة ثم مهنة الزوج ومسقط رأسه (بوعمامة، ۲۰۱۱، ص ۱۱۷)، كما كانت بعض العائلات تضيف شجرة نسب العشيرة والقبيلة حتى تبلغ للاسم الأعلى شهرة، وكانت بعض العائلات ذات النسب يطلق عليها مصطلح (ميوحصين) الذي يشير إلى نبالة ومصداقية النسب (الزعفراني، ١٩٨٧، ص ٤٠)، أما عقد الطلاق فيسمى "كت" "Get" (بشير، ٢٠٠١، ص ١٢٠) وقد كان يحرر بحضور الشهود وتسلم نسخة منه للزوجة من طرف الزوج بحضورهم (بوعمامة، ٢٠١١، ص ١٢٧)، كما كان يتم الحرص على كتابة عقد الطلاق الخاص بالمرأة بكثير من الدقة والحيطة خاصة في كتابة الأسماء والأماكن (الزعفراني، ۱۹۸۷، ص ٤٠).

أما بخصوص الفرق بين العقود الإسلامية والعبرية فقد أشارت أحد الباحثين إلى أن نماذج العقود الإسلامية كان لها ارتباط بنظيرتها اليهودية، حيث أنها قد تكون مشتقة من حضارات أقدم مثل الفرس والأشورية والبابلية ولم يستبعد أن الموثقين المسلمين قد تأثروا باليهود في تحرير العقود، غير أنه

لم يستطع أي يثبت أي تأثير لعقود الموثقين المسلمين على الوثائق الاسبانية (Ortiz, 1967, p 146)، وفيما يتعلق بلغة كتابة العقود عند يهود المنطقة فقد كتبت باللغة العبرية، وإن كان هناك من أشار إلى استخدامهم اللغة العربية أيضا في توثيقها (بشير، ٢٠٠١، ص ١٣٨) ومن أبرز خصوصيات العقود العبرية ببلاد المغرب والأندلس مقارنة بالعقود الإسلامية هو أنه لا يمكن الاعذار في الوثائق التي يحدث فيها خطأ أو تشطيب، إذ وجب كتابة عقد آخر إضافة إلى اهتمام اليهود بتزيين عقود الزواج (بوعمامة، ٢٠١١، ص ٢٠١١)، وعقودهم بعد انقضاء الغرض منها والذي يمكن اعتباره حرصا من قبل اليهود على دفن أمرارهم (وثائق الجيترا، ٢٠١٧، ٢٠١٠)، من قبل اليهود على دفن أسرارهم (وثائق الجيترا، ٢٠١٧).

حضي يهود بلاد المغرب والأندلس إذن بنظام توثيق خاص بهم يتلاءم وخصوصية شريعتهم الدينية، الأمر الذي ساهم في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية الداخلية خصوصا في الجانب المتعلق بالأحوال الشخصية والمعاملات المالية، إلا أن الأكيد هو وجود معاملات بين اليهود والمسلمين بالمنطقة خلال العصر الوسيط والتي احتيج إلى توثيقها والإشهاد عليها، الأمر الذي قد يكون طرح إشكالية النظام المعتمد في توثيقها، هل وثقت على الطريقة الإسلامية أم العبرية؟ كما نتساءل هنا: هل وثق اليهود كل معاملاتهم على الطريقة العبرية أم اعتمدوا أيضا على التوثيق الإسلامي؟ وإلى أي قضاء احتكم اليهود في حل نزاعاتهم بالمنطقة؟

#### ثالثاً: تقاضى اليهود وتوثيق معاملاتهم على الطريقة الإسلامية

كان من نتائج الحضور القوي للحالية اليهودية ببلاد المغرب والأندلس أن نشبت نزاعات وخصومات فيما بينهم، مما استدعى تدخل القضاء لحلها والفصل بين المتخاصمين، الأمر الذي طرح اشكالية ترددت في المصادر خاصة تلك المتعلقة بالنوازل، وكان السؤال هو: هل لجأ اليهود ببلاد المغرب للقضاء الخاص بالمسلمين أم احتكموا إلى قضاة من أصحاب ملتهم؟ وبهذا الخصوص أشارت إحدى الدراسات إلى وحود نظام قضائي حاص باليهود ببلاد المغرب، مما يظهر سماح المسلمين لليهود بالتقاضي في محاكمهم هذه وفقا لشرائعهم خاصة عندما يكون أطراف القضية يهودا، أما إذا كان أحد أطرافها مسلما فيتم التقاضي في المحاكم الإسلامية، كما سمح لليهود بالتقاضي في محاكم المسلمين وفق القوانين الإسلامية إذا كانت لهم الرغبة في ذلك شريطة أن يكون شهوده مسلمون (شحاتة ريه، ١٩٩٩، ص ٩١)، وبالرجوع إلى إحدى فتاوى الونشريسي نجد أنه كانت حالات رغب فيها اليهود التقاضي عند القضاة المسلمين وهو ما أجازه الفقهاء خاصة إذا كان لدى الراغب في ذلك وثائق وسجلات باللغة العربية أو شهود مسلمين (الونشريسي، ١٩٨١، ج ١٠، ص ٥٦). هذا وقد كانت القضايا المدنية والجنائية تحل حسب الشريعة اليهودية إذا لم يكن الخصم من المسلمين، أما القضايا المتعلقة بالحدود والزنا والطلاق والخناق والخمر فكانت من اختصاص القضاء اليهودي فقط لينظر فيها حسب الشريعة اليهودية (كواتي، ١٩٩٠-١٩٩١) ص ١٣٥)، أما بالنسبة للمسؤول عن القضاء بين اليهود وحل التراعات فقد

كان يتولاه أحد كبار الأحبار الذي أطلق عليه اسم ديان اليهود (بشير، ٢٠٠١، ص ١٢٦) أو رئيس الجالية اليهودية بالمنطقة الذي كان يتولى إدارة شؤونها (ادريس، ١٩٨٨، ص

إن ما يؤكد لجوء بعض اليهود إلى التقاضي عند القضاة المسلمين وأيضا كتابة بعض عقودهم على الطريقة الإسلامية وبشهادة العدول المسلمين هو ما ورد عند البرزلي من مطالبة أحد اليهود في خصامه مع جماعة من أهل ملته بالتقاضي عند المسلمين بحجة أن لديه من يثبت براءته بعدول المسلمين (البرزلي، ۲۰۰۲، ص ۱۰٦–۱۰۷)، كما تفيد نازلة "إذا رغب يهودي مدعى عليه من قومه في التقاضي عند حكام المسلمين" رغبة اليهود أحيانا في التقاضي عند المسلمين رغم السماح لهم بالتقاضي حسب شريعتهم وعند أهل ملتهم، ويبدو من خلال الإجابة الفقهية أن رغبة هذا اليهودي في التقاضي عند المسلمين كانت بحجة أن بينته هي وثيقة عربية مشهود عليها بعدول مسلمين، وقد أباحت الإجابة الفقهية هذا الطلب لكون حجته موثقة عند العدول المسلمين (الونشريسي، ١٩٨١، ج ١٠، ص ٥٦)، ويستفاد من نازلة أخرى وردت عند ابن الحاج أن لليهود أن يتقاضوا عند القضاة المسلمين إذا كانت حججهم تؤكد ادعاءاتهم وكان شهودهم عدولا مسلمين، أما إذا كانت شهودهم يهودا تحاكموا عند حكامهم وفقا لشريعتهم (التحييي، ٢٠١٨، ص ۲۳۲–۳۳۳).

يظهر إذن من خلال إجابات الفقهاء والمفتين السالفة أنه لم يمنع اليهود من التقاضي عند القضاة المسلمين

إذا كان وثائقهم مشهود عليها من قبل العدول المسلمين أو موثقة عند أهل التوثيق الإسلامي، مما يشير ضمنيا إلى إقبال بعض اليهود بالمنطقة أحيانا إلى توثيق بعض معاملاتهم وأحوالهم الشخصية على الطريقة الإسلامية عند أهل خطة العدول والتوثيق المسلمين، ويبدو من خلال ما ورد عند ابن سلمون أن الفقهاء المسلمين لم يعارضوا مثل هذه الممارسات إذ كان بإمكان عقد نكاح الحرائر من الكتابيات بمثل ما يعقد نكاح الحرائر المسلمات، سواء في المهر والشروط مع ضرورة أن يكون وليها أخوها أو ابن عمها وإن لم يكن لها ولى عقد نكاحها أساقفة دينها (جاب الله على، ٢٠٢٠، ص ٢٢٦١)، وفي نازلة أخرى وردت أيضا عند البرزلي تفيد عقد اليهود لوثائقهم أحيانا عند موثقين مسلمين بشهادة العدول المسلمين وبالخط المغربي، ومضمون النازلة أن يهودي جاء بيده سجلا لقاضي الجماعة ووثائق منعقدة بالخط المغربي وشهوده المسلمين لينفى ادعاءات امرأة يهودية ادعتها على أبيه، وأنه قصد القضاء الإسلامي لأن القضاة اليهود وأساقفتهم على عداوة مع أبيه (البرزلي، ٢٠٠٢، ص ١٠٧)، إضافة إلى ذلك لجأ بعضهم إلى تحبيس أملاكهم كما هو الحال في إحدى نوازل المعيار حيث حبس يهودي عقارا على ابنته وعقبها وإذا انقرضوا رجع حبسا على مساكين المسلمين (الونشريسي، ۱۹۸۱، ج ۰۷، ص ٥٩-٦٠)، وتفيد نازلة أخرى تحبيس يهودي دارا على مسجد بقرطبة وقد سمحت الإجابة الفقهية في هذه النازلة بجواز هذا التحبيس (الونشريسي، ١٩٨١، ج ٠٠٧)، ومما يؤكد وجود عقود تحبيس تخص اليهود هو هذه النازلة التي تخص تحجج يهودي بوثيقة مكتوبة بخط

موثقین مسلمین مشهود علیها، لیثت ادعاءه تجبیس عماه جنان علیه والجنان محبس من طرف مسلم اشتراه من یهودی (الونشریسی، ۱۹۸۱، ج ۷۰، ص ۴۳۸–۴۳۹).

#### \* الخاتمة

يمكن القول في الأخير أن الحضور اليهودي ببلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط إضافة إلى ما تمتعوا به من حرية في ممارسة شعائرهم الدينية واستقلالية في تنظيم حياتهم الاجتماعية والثقافية الاقتصادية قد أفرز وجود نظام توثيق عبري خاص بيهود المنطقة أشرف عليه السوفر باعتباره عدل وموثق اليهود، والذي سهر على توثيق عقود الأحوال الشخصية وغيرها من المعاملات التي تجمع اليهود بعضهم ببعض، لكن ذلك لم يمنع من لجوء اليهود أحيانا للعدول والموثقين المسلمين لتحرير عقود على الطريقة الإسلامية لموثوقية نظام التوثيق والإشهاد الإسلامي، ولقوته القانونية عند القضاة المسلمين الذين لم يكونوا يقبلون العقود الغير المشهود عليها من طرف عدول مسلمين كأدلة قانونية.

#### \* المراجع

# أولاً - المراجع بالعربية

إبراهيم القادري بوتشيش، (١٩٩٢)، أُثر الاقطاع غي تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث هجري حتى ظهور الخلافة (٢٥٠ هـ - ٣١٦هـ)، منشورات عكاض، الرباط.

أبو العباس أحمد بن يجيى الونشريسي، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من

المؤلفين بإشراف الدكتور محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية ودار الغرب الإسلامي، الرباط، ج ٧٠، ج ١٠.

أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي البرزلي، (٢٠٠٢)، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (فتاوى البرزلي)، تقديم وتحقيق الأستاذ الدكتور محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط ٠١، ج ٤.

أبو عبد الله محمد بن أحمد التجيني القرطبي المعروف بابن الحاج الحاج، (٢٠١٨هـ/ ٢٠١٨م)، نوازل ابن الحاج التجيني، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد شعيب اليوسفي، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، مطبعة تطوان، ط ٢٠٠ ج ٣.

حاييم الزعفراني، (١٩٨٧)، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب تاريخ - ثقافة - دين، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، ط ٢٠١ الدار البيضاء.

دومنيك فاليرين، (٢٠١٤)، بجاية ميناء مغاربي ١٥١٠ -١٠٦٧، تر الدكتور علاوة عمارة، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ج ٢٠.

روجي لوطورنو، (٢ ١٤ ١هـ/ ١٩٩٢م)، فاس قبل الحماية، ترجمه إلى العربية محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج ٠١.

عبد الرحمان بشير، اليهود في المغرب العربي (٢٢هـ -٤٦٢هـ/ ٢٤٢م - ١٠٧٠م)، (٢٠٠١)، عين

للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الهرم، ط ٠١.

عطا علي محمد شحاتة ريه، (١٩٩٩م)، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١٠. علي أحمد، (أيلول – كانون الأول، ١٩٩٦)، اليهود في الأندلس والمغرب خلال العصور الوسطى، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٥١-٨٥، صص ١٥٩-

فاطمة بوعمامة، (۲۰۱۱ه/ ۲۰۱۱م)، اليهود في المغرب الإسلامي في القرنين السابع والثامن هجري الموافق للها L = 10 ميلادي، كنوز الفكر.

محمد الأمين ولد أن، (٢٠١٨)، تاريخ اليهود في الأندلس ٢٢٢ – ٥٣٩هـ / ١٠٣٠ – ١١٤١م، دار الكتب العلمية، بيروت.

محمد بحر عبد المجيد، (١٩٧٠)، اليهود في الأندلس، الهيئة المصرية العامة لنشر والتحرير.

محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، الوقف في الفكر الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ج ٠١.

محمد بن عبد الكريم المغيلي، (٢١١ هـ/١٠٠١م)، رسالتان في أهل الذمة، تحقيق عبد المجيد الخيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٠٠.

محمد حاب الله علي، (٢٠٢٠هـــ/٢٠٢م)، حوانب من حياة اليهود بالمغرب الأقصى في عصر بني مرين

(٩٦٩-٥٦هـ/١٢٨٥-١٤٦٥م)، المجلة العلمية، العدد التاسع والثلاثون، الإصدار الثاني - الجزء الثالث، صص ٢٢٢٧- ٢٣١٣.

مسعود كواتي، (١٩٩٠م/١٩٩١م)، اليهود في المغرب الاسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، إشراف، عبد الحميد حاجبات، رسالة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الاسلامي، جامعة الجزائر.

ه... ر. ادريس، (۱۹۸۸م)، المحتمع في المغرب بعد زوال الموحدين، تاريخ افريقيا العام، ج ٤، (افريقيا من القرن ۱۲م إلى ۱۲م)، المشرف: ج. ت. نياني، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

وثائق الجيترا اليهودية في مصر، (٢٠١٧)، ترجمة وتعليق سعيد عبد السلام العكش وجهلان إسماعيل محمد، المركز القومي للترجمة.

### ثانياً – المراجع الأجنبية

José López Ortiz, (1967), Notarios y formularios notariales en el Islam, Comferencia. Pronunciada en la sede del Iltre. Colegio Notarial de Madrid, el día 8 de mayo de 1962, Anales de la Academia Matritense del Notariado, Tomo 15, pp 135-146.

José Ramón Hinojosa Montalvo, (2000), Los marginados en el mundo medieval y moderno : Almería, 5 a 7 de noviembre de 1998 / coord. por María

Desamparados Martínez San Pedro, pp 25-41.

Maite Ojeda-Mata (2020) Jews under Islam in early modern, Morocco in travel chronicles, Jewish Culture and History, 21:2, 104-130, DOI: 10.1080/1462169X.2020.17398 88.